

جامعة العربي بن مهدي – أم البواقي –
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق

الدكتور: جاوحدو رضا أستاذ محاضر - جامعة عنابة - 0559 49 62 71 laree2000@yahoo.fr	الأستاذ: مايو عبد الله أستاذ مساعد - جامعة عنابة - 0770 79 29 06 mayouabdellah@gmail.com
---	---

محور المداخلة: مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية

عنوان المداخلة: تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية
لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

ملخص المداخلة:

بدأ الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بتحليل المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية،
واخذ ينظر إليه كأهم أداة في تقييم أنشطتها. حيث يمكن أن يعرف الخطر بالنسبة للمؤسسة بأنه كل
حادث غير متوقع أو غير متأكد وقوعه بإمكانه التأثير سلباً على إهلاك المؤسسة أو ذمتها المالية أو
نتائج أنشطتها. فالمؤسسة كثيراً ما تجازف و بالتالي فهي في حاجة إلى تحديد كيفية تقييم وتسيير
و تقليص الأخطار التي تواجهها.

يعتبر تسيير المخاطر ركيزة أساسية في تطبيق حوكمة المؤسسات وذلك عن طريق طمأنة
الأطراف أصحاب المصلحة على أن المخاطر التي تواجه المؤسسة مفهومة من قبل تسييرها ، وان
المسيرين يقومون بالتصدي لها بشكل منهجي ومنظم .

إن المؤسسات الاقتصادية الناجحة هي تلك المؤسسات التي تنقضى المخاطر في تسييرها
اجل تسيير هذه المخاطر بكفاءة عالية ، بغية تخفيف أثارها .

تعتبر حوكمة المؤسسات أحد الوسائل التي يتم من خلالها ضبط آلية تسيير المخاطر من كافة

جوانبها وبالتالي الوصول إلى التخفيف من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات
فمن خلال مبادئ الحوكمة يتم ضبط المعالجة المحاسبية وحسم المشاكل الخاصة بعملية القياس المحاسبي
وضبط شكل وعرض محتوى القوائم المالية ، هذا كله سيؤثر على جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية
المنشورة في القوائم المالية ، مما ينعكس على تطور أداء تلك المؤسسات وعلى القيمة السوقية لها .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة آليات الحوكمة المحاسبية - القائم على معلومات محاسبية تمثل الوضع المالي العادل للمؤسسة ، والناجمة عن تطبيق سياسات محاسبية ملائمة - في زيادة قدرة المؤسسات الاقتصادية على التصدي للمخاطر التي تواجهها وتبديد قلق الأطراف أصحاب المصلحة في اقتصاديات تلك المؤسسات ، و بالتفصيل سنحاول في هذه الورقة متابعة التالي :

1- بيان فيما إذا كان الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية ملائمة سيعزز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية .

2- بيان العلاقة الوثيقة بين تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وتحسين قدرة المؤسسات الاقتصادية على إدارة مخاطرهم من كافة جوانبها .

3- بيان العلاقة التكاملية بين تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم من جهة وتسيير المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى .

وسنحاول معالجة الموضوع من خلال التركيز على النقاط التالية :

أولا :تعريف الحوكمة وتحديد أهدافها :

ثانيا : حوكمة المؤسسات و المحاسبة

ثالثا: إدارة المخاطر

رابعا : علاقة ادارة المخاطر بالحوكمة و المحاسبة

أولا :تعريف الحوكمة وتحديد أهدافها :

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي اجبت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي تتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ".

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " ¹.

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " ².

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين " ³. وبمعنى آخر،

فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

1-تعريف حوكمة الشركات⁴

يشير مفهوم حوكمة الشركات، بشكل عام، إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات والعمال والموردين والدائنين والمستهلكين من ناحية أخرى). وبشكل أكثر تحديداً، يقدم هذا الاصطلاح إجابات لعدة تساؤلات من أهمها: كيف يضمن المالكون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟ كيف يتأكد هؤلاء أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟ ما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجالات الصحة والبيئة؟ وأخيراً، كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال؟

ويشير مصطلح حوكمة الشركات بعض الغموض لثلاثة أسباب رئيسية مرتبطة بحداثة هذا الاصطلاح: السبب الأول هو أنه على الرغم من أن مضمون حوكمة الشركات وكثير من الأمور المرتبطة به ترجع جذورها إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تناولتها نظرية المشروع وبعض نظريات التنظيم والإدارة، إلا أن هذا الاصطلاح لم يعرف في اللغة الإنجليزية، كما أن مفهومه لم يبدأ في التبلور إلا منذ قرابة عقدين أو ثلاثة عقود.

بينما يتمثل السبب الثاني في عدم وجود تعريف قاطع وواحد لهذا المفهوم. فبينما ينظر إليه البعض من الناحية الاقتصادية على أنه الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، فإن هناك آخرون يعرفونه من الناحية القانونية على أنه يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أم غير كاملة، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، كما أن هناك فريق ثالث ينظر إليه من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، مركزين بذلك على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة، ومحمية البيئة.

ويرجع السبب الثالث لغموض هذا المصطلح إلى أن هذا المفهوم تحول في طور التكوين، ومازالت كثير من قواعده ومعاييره في مرحلة المراجعة والتطوير. ومع ذلك هناك شبه اتفاق بين الباحثين والممارسين حول أهم محدداته وكذلك معايير تقييمه. ونعرض فيما يلي المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:⁵

أ- المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال

والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ب- الحدود الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

2- أهداف وأهمية حوكمة الشركات

تختلف أهداف حوكمة الشركات باختلاف نموذج الحوكمة المطبق والذي يعكس في حقيقته الأهداف الضمنية لنشاطات المؤسسة وتنوع الأطراف المرتبطة معها في مختلف دول العالم ، ففي بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، يتبين من خلال التطرق إلى تعاريف حوكمة المؤسسات في ، تعدد وجهات النظر إليها من قبل مختلف الباحثين ومهتمين وكذلك من قبل المجالس واللجان ذات الصلة ، الأمر الذي قد ينتج عنه تعدد وجهات النظر إلى أهدافها وكيفية تحديد تلك الأهداف ، وفي هذا الإطار فإن حوكمة الشركات تهدف إلى حماية حقوق المساهمين وتعزيز القيمة في الأمد الطويل ، وفي المقابل تهدف حوكمة الشركات العاملة في بلدان القارة الأوروبية مثل ألمانيا ، إلى حماية حقوق الآخرين من أصحاب المصلحة (إلى جانب حقوق حملة الأسهم ، ولاسيما الدائنين والتي تعد في الأقل أطرافا لا تقل أهمية عن حملة الأسهم ، وعليه تهدف حوكمة الشركات في تلك الدول إلى تشجيع مجالس الإدارة لرقابة الإدارة والإشراف عليها من أجل تعزيز رفاهية اقتصاد تلك الشركات بما فيها رفاهية حملة الأسهم والعاملين ورفاهية العامة.⁶

ومع ذلك فقد يتسع مجال تطبيق حوكمة الشركات لأكثر مما سبق ذكره لتمتد أهدافه وأهميته خارج حدود مصلحة الشركة ذاتها ومصصلحة حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين ، وفي هذا المجال فإنه من الأهمية تناول هذا الجانب بمزيد من البحث والتحليل وذلك من خلال إبراز أهمية حوكمة الشركات في المجالات الاقتصادية .

3- الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات

- لا تعد حوكمة الشركات هدفا في حد ذاتها، فهي لا ترتبط بعمليات رقابية إجرائية أو شكلية ولا تمثل التزاما دقيقا بإرشادات محدودة أو بملاحظة أو مراعاة سلوكيات إدارية معينة ، بل إن ما تهدف إليه في حقيقة الأمر هو تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وبتكلفة معقولة ، حيث أن هناك علاقة طردية بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة ، فالشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مدراء بمستويات عالية الجودة وتتعامل بصورة أكثر شفافية بشكل يوحي لحملة الأسهم والمتعاملين الآخرين معها بالثقة ، ويعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وبالنتيجة تخفيض حصة رأس المال ، وتعد جودة حوكمة الشركات والقابلية على فهم حقوق حملة الأسهم ، واحدة من أنظمة الصلابة ذات الأهمية لنجاح الاستثمارات في الشركات .⁷

- تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة لمساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين ، حيث توفر حوكمة الشركات ضمان قدر ماثل من الثقة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم مع تعظيم قيمة حملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم. تأتي أهمية حوكمة الشركات في سد الفجوة التي يمكن أن تكمن بين مالك الشركة والمسيرين لها من جراء رغبة الأخير في تبني الممارسات التي من الممكن أن تحقق رفاهيته الشخصية وليس رفاهية حملة الأسهم .⁸

- أن تبني معايير جيدة لحوكمة الشركات يمكن أن تمتد فوائده إلى أسواق رأس المال ، حيث أن تطبيق تلك المعايير سوف يعزز من كفاءة الأسواق ، ويقدم المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أداءها حيث يمكنهم من خلالها إدراك المستوى الحقيقي لتنفيذ إستراتيجيات الشركات وطرق تحديد المخاطر وكذلك السبل الكفيلة بإدارتها ، وعند ذلك تستطيع أسواق المال أن تخصص أموال أولئك المستثمرين إلى الشركات الواعدة والتي يتم إدارتها بشكل أفضل .⁹

- أما بالنسبة للاقتصاد كلي فإن حوكمة الشركات لها أهمية كبيرة ، حيث إن هناك ارتباطا وثيقا بين حوكمة الشركات ونظام الاقتصاد المطبق في كل دولة ، فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تعزى فقط إلى فشل الاستثمارات ، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها ، حيث أن المسألة لا تعد مجرد انهيار سمعة القليل من الشركات أو ضعف الاحترام للبعض من مدراءها بل إن المسألة تشير إلى فقدان مصداقية النظام الاقتصادي كله ، وعليه يجب النظر إلى تحسين حوكمة الشركات وكأنه يمثل كسبا لكافة الأطراف ذات الصلة ، فهو يعد كسبا للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس المال ، ويعد كسبا لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة وفي المدى

الطويل ، وأخيراً فهو يعد كسباً للاقتصاد القومي من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظلّه .¹⁰

ثانياً : حوكمة المؤسسات و المحاسبة

أ- علاقة الحوكمة بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى التطبيقي بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً في أو متأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن المبالغة في إجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة جلياً في ما:¹¹

1. ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دوراً بارزاً في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوافق بين الفاعل لهذه النتائج إلى كافة الأطراف المستفيدة منها سواء الخارجية أو الداخلية وبشكل عادل وتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.
2. يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذه تؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهاً لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحوكمية للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.
3. إن قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير استراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد من عالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي يمكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة.
4. يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة.

ب - الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية.

يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في النقاط التالية:-

❖ المساءلة والرقابة المحاسبية

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992م في العنصر الثاني منه ، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة ، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين ، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كمالك.

بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسؤولية ، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي ،وإلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة علي القيام بتدقيق فعال ،كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسؤولية ،إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب علي الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك¹² .

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عام 1999م ، أشار في المبدأ الخامس بمسئوليات مجلس الإدارة ،إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين¹³ .

يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003م (NYSE,2003) والخاصة بحوكمة الشركات ،أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة .

❖ الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة :

أشار تقرير الحوكمة الأول في مصر الصادر عام 2001م ،بأنه من الممارسات السلبية حوكمة الشركات في الشركات المصرية هو ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة وأنها في حاجة إلى المزيد من الدعم للوصول إلي الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة¹⁴ . ولذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة والتي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة المصرية والتي تتسق مع مثيلاتها الدولية معك بصدور القرار الوزاري رقم 345 لسنة 2002م الخاص بإصدار معايير المحاسبة المصرية .

كما أن تطبيق الحوكمة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختبار السياسة المحاسبية ،وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة .

❖ دور المراجعة الداخلية :

تساعد المراجعة الداخلية - بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من اجل إدارة المخاطر والرقابة عليها - في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية ، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيةها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

❖ دور المراجع الخارجي :

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية ، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلفي في الوحدات الاقتصادية.

❖ دور لجان المراجعة:

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات - إن لم يكن جميعها - علي ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة ، بل أشارت إلي أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية.

وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة علي عملية المراجعة ، علاوة علي ذلك يشير البعض : بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر علي حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية¹⁵.

❖ تحقيق الإفصاح والشفافية :

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات ، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد علي دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة .

لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD وتم تعديلها في 12 أبريل 2004 م ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية .

❖ إدارة الأرباح :

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات ، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك ، ونظرا للأثر الفعال لإدارة الربح على البيانات المحاسبية فقد تناولتها الكثير من الدراسات مثل :¹⁶

❖ تقويم أداء الوحدات الاقتصادية :

أن من أهمية شركة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق ، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.¹⁷

ثالثا: إدارة المخاطر

أ- تعريف المخاطر (Risk): هي مقياس نسبي لمدى تلذ العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا.

"المخاطر هي الحالة التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي لبيان التدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب أن تتوفر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الاحتمالات، وهذه تسمى بالاحتمالات الموضوعية".¹⁸

الخطر لمشروع ما:-

"هو درجة الاختلافات في تدفقه النقدي عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع، وكلما زاد مدى هذه الاختلافات كان ذلك معناه زيادة الخطر ، والخطر مرتبط بتلك المواقف التي يمكن فيها القيام بتقدير التوزيع الاحتمالي لمشروع معين".¹⁹

المخاطر:

"هي عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة ، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، كما أن لكل استثمار درجة معينة من المخاطر، وأن ما يسعى إليه المستثمر العادي هو تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول لديه من المخاطر يتحدد وفق طبيعة المستثمر

وعمره.²⁰

ب- خطوات عملية ادارة المخاطر: 21

❖ التحضير:

و يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل كما هو مبين في الشكل أدناه.

❖ تحديد المخاطر:

في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية. المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها. عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

❖ التعرف على المخاطر:

ويتم ذلك عن طريق:

- التحديد المعتمد على الأهداف: إن المنظمات تفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأى حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئيا أو كليا يعتبر خطورة.
- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين النوعين في سرقة أو معركة، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب فيه، يعرف على أنه خطورة.
- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
- مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

❖ التقييم :

بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها. صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة. وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية.

رابعا : علاقة ادارة المخاطر بالحوكمة و المحاسبة :

1- علاقة ادارة المخاطر بالحوكمة:

لا يمكن لإدارة المخاطر القيام بواجباتها إلا من خلال وجود توطيد وتدعيم و تكامل بين أسس واليات التحكم المؤسسي المتمثلة في الشفافية ، والمساءلة والمسؤولية والعدالة والاستقلالية وبين توحيد الأنماط المختلفة للعملية المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية والحد من المرونة المفرطة في الاختيار بين البدائل المحاسبية التي اجازتها الاعراف والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، والتي تلجأ إليها إدارات بعض المؤسسات المصرفية أحياناً سعياً وراء أحداث تحسين صوري أو غير حقيقي في ربحية المؤسسة أو مركزها المالي عن طريق استغلال تلك الثغرات المتواجدة في تعدد البدائل المحاسبية المسموح بها من قبل تلك المعايير المحاسبية .

إن تضيق شقة الخلاف بين الممارسين للعملية المحاسبية في الاختيار بين البدائل المحاسبية من خلال وجود تعليمات محددة تحدد من الحرية المطلقة في الاختيار بين البدائل المحاسبية هو المدخل المناسب لتحقيق الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي وبالتالي تحقيق إدارة فعالة للمخاطر الداخلية والخارجية وتقديرها بصورة متواصلة .
أن استخدام أساليب المحاسبية الإبداعية سوف يؤثر سلباً على نوعية البيانات المالية التي تظهرها القوائم المالية سواء من حيث نتائج الأعمال ومركزها المالي والتي من شأنها التأثير السلبي على جودة ومصداقية البيانات المنشورة وبالتالي التأثير على المباشرة على قواعد البيانات الخاصة بسجلات المخاطرة وإدارتها، وبالتالي التأثير على التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة ، باعتبار أن إدارة المخاطر هي جزء من ذلك التخطيط .

2- الاهتمام المحاسبي بالمخاطر :

بدء الاهتمام المحاسبي بالمخاطر مع ظهور تسوكس من البيانات المحاسبية خارج نطاق الميزانية العامة وأصبحت قيمة الحسابات خارج الميزانية العامة تزيح في حالات كثيرة عن مجموع الموجودات في الميزانية العامة ، مما يخيل للقارئ أن جزءاً هاماً من نتائج أعمال المؤسسات لا يرتبط بموجوداتها .
لقد خلق هذا الوضع للمهتمين بالمؤسسات الاقتصادية من مالين ومساهمين صعوبات تتعلق في تقييم أداء هذه المؤسسات ، كما واجهت الهيئات الرقابية سواء الخاصة منها أم الحكومية عدد من المشاكل في تحديد المخاطر التي قد تصيب أعمال تلك المؤسسات .

انسجماً مع نقطة الضعف في البيانات والمعالجات المحاسبية لهذه الأحداث يجب خارج الميزانية / نظراً لقيام العملية المحاسبية على مجموعة من المفاهيم و الاعراف والفروض والمبادئ والتي من خلالها يتم قياس الأحداث التي تحدث في تلك المؤسسات ، هذه المفاهيم المحاسبية لها اعتباراتها الخاصة في تحديد مفهوم القيمة ومتى يتم الاعتراف بهذه القيمة في السجلات المحاسبية .

مع بداية القرن الحالي جرى تطوير للمعايير المحاسبية الدولية إلى وضع أصبحت فيه مرتبطة وبشكل وثيق مع مفهوم إدارة المخاطر ، بل زادت على ذلك بأنها قلصت الفجوة في تحديد مفهوم القيمة بين المحاسبة والاقتصاد وبشكل خاص فيما يتعلق بتقييم الموجودات والمطلوبات وفقاً لقيمتها السوقية / العادلة / .

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تطبيق المعيار المحاسبي رقم /32/ و /39/ في ضبط أعمال وأنشطة المؤسسات ، إذ أن هذين المعيارين المضمون الأساسيين هما هو الاهتمام بعوامل المخاطر ، حيث أن هذين المعيارين تتضمننا :

- أ. تصنيف وتقييم الاستثمارات المالية وفقاً للغايات المرجوة من اقتنائها .
- ب. عمليات التحوط المالي بأنواعها المختلفة .
- ت. المشتقات المالية بأنواعها وطريقة تقييمها وعرضها في القوائم المالية .

¹ Alamgir, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective*, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

² Freeland, C. (2007). *Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks*, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

³ البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة مطلق الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003.

⁴ Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. p: 6.

⁵ Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. p: 3-4.

⁶ Sarra, Janis, "Comparative Standards of Corporate Accountability & Responsibility " , Corporate Governance – International Journal for Enhancing Board Performance , Vol. 4 , No .2, 2004 , p. 7 .

⁷ Kambil , Ajit & Others " The Seven Disciplines for Venturing in China " , Mistsloan – Management Review , Vol. 47 , No. 2 , 2006 , p. 85.

⁸ Wheelen , Thomas L. & Hunger , David J., Strategic Management & Business Policy Concepts , Pearson Education , Inc. , 2004 , p. 30 .

⁹ Stein , Bob " Effective Governance : Are We There Yet " ? Cross Currents , The Magazine for Financial Services Executives , Issue No. 17 , Spring , 2004 , p. 4-5 . Ernst & young LLP , www.ey.com

¹⁰ ميللستين ، ابرام ، " دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات " ، من كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، الطبعة الثالثة ، 2003 ، ص 32

¹¹ أ. رأفت حسين مطير. آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات

¹² د/ سميحة فوزي ، حوكمة الشركات في مصر مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى ، - حوكمة الشركات في القرن

الحادي والعشرين ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية ، بدون تاريخ ، ص ص 369-361
¹³ = OECD , Corporate Governance Principles , 2000 , PP.1-58

¹⁴ أ/ نرمين أبو العطا ، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية ، مركز المشروعات

الدولية الخاصة ، يناير 2003م، ص 7 0

¹⁵, M. Defond, et al , Does The Market Value Financial Expertise on Audit Committee of Boards of Directors . from [http:// www.papers.ssrn.com /paper tap](http://www.papers.ssrn.com/paper tap).

¹⁶ Degeorge ,F. and et. al, Earnings Management to Exceed Thresholds , Journal of Business , Vol.72, January ,1999, PP. 1-33

¹⁷ -Winkler , Ad Albert , Financial Development , Economic Growth and Corporate Governance ,1998.

¹⁸ د. عبد الغفار حنفي، د. رسمية قريبا قص، أساسيات الاستثمار والتمويل ، 2004، الإسكندرية، مؤسسة

شباب الجامعة.ص364

¹⁹ د. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2000.ص 230

²⁰ د. علي خربوش ، د. عبد المعطي رضا ارشيد، د. محفوظ جودة، د. محمود العتيبي الاستثمار

والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، 1990.ص41

²¹<http://wapedia.mobi/ar/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1>

bensaidamine.yolasite.com